الصباح الدولية
15
العدد 3896 - السنة الثالثة عشرة
الخميس 29 جمادى الآخرة 1442 - الموافق 11 فبراير 2021
Thursday 11 February 2021 - No.3896 - 13 th Year

المملكة تؤكد التزامها وحرصها على وحدة الأراضي العربية

السعودية: ضرورة إشراك الدول المتضررة من إيران في المفاوضات على الاتفاق النووي

اجتماع مجلس الوزراء السعودي برئاسة خادم الحرمين

الرياض – «وكالات» : رحب مجلس الوزراء السعودي، برئاسة الملك سلمان بن عبد العزيز مساء أمس الأول الثلاثاء، بالتزام الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع المملكة للدفاع عن سيادتها، مطالباً بأن «تكون الدول الأكثر تأثراً بالتهديدات الإيرانية طرفاً أصيلاً في أي مفاوضات حول برنامجها النووي» في إشارة إلى ضرورة مشاركة السعودية في المفاوضات.

وأوضح وزير الإعلام السعودي المكلف الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، في بيان عقب الجلسة أن المجلس جدد الترحيب بالتزام الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع المملكة للدفاع عن سيادتها والتصدي للتهديدات التي تستهدفها، وتأكيد استمرار دعمها للجهود الدبلوماسية للتوصل لحل سياسي شامل في اليمن وفق المرجعيات الثلاث.

وجدد مجلس الوزراء، مطالبة للمجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته أمام ما تشكله الممارسات العدائية للنظام الإيراني من تهديد للأمن والسلم الدوليين، إضافة إلى تجاوزات النظام الإيراني المستمرة للقوانين والمواثيق والأعراف الدولية، بتهديده لأمن واستقرار الدول العربية، والتدخل في شؤونها، ودعم الميليشيات المسلحة.

وأكد مجلس الوزراء السعودي «أهمية أن تكون الدول الأكثر تأثراً بالتهديدات الإيرانية طرفاً أصيلاً في أي مفاوضات دولية حول برنامجها النووي، ونشاطها المهدد للأمن في المنطقة».

وشدد المجلس على رفض المملكة لما تمثله ميليشيا الحوثي المدعومة من إيران من تهديد لأمن واستقرار اليمن، ولأعمالها العدائية بهجماتها المتكررة بالصواريخ والطائرات دون طيار التي تستهدف المناطق المدنية الآهلة بالسكان، والمطارات، والمرافق والمنشآت المدنية، في المملكة.

ومن جهة ثانية أعلن وزير الإعلام السعودي المكلف الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، أن المجلس أعرب عن تطلع المملكة إلى أن يحقق تشكيل السلطة التنفيذية الليبية الجديدة الأمن والاستقرار والتنمية فيها، والمحافظة على وحدتها وسيادتها، بما يفضي إلى خروج المقاتلين الأجانب والمرتزقة كافة.

وأشار إلى أن ذلك سيؤسس لحل دائم يمنع التدخل الخارجي الذي يعرض الأمن الإقليمي العربي للمخاطر.

من جانب اخر أكدت السعودية خلال اجتماع مجلس زارئها، الثلاثاء، براسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز رئيس مجلس الوزراء على التزامها بالسلام خياراً استراتيجياً، واهتمامها وحرصها على وحدة الأراضي العربية وسيادتها وسلامتها.

وقال وزير الإعلام المكلف الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، إن «المجلس اطلع على مجمل الموضوعات والتطورات على الساحتين الإقليمية والدولية، مجدداً ما أكدته المملكة في كلمتها لمجلس الأمن الدولي في جلسته المنعقدة تحت البند (الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك المسألة الفلسطينية)، التزامها بالسلام خياراً استراتيجياً، واهتمامها وحرصها على وحدة الأراضي العربية وسيادتها وسلامتها، وعدم قبول أي مساس يهدد استقرار المنطقة» بحسب ما ذكرت وكالة الأنباء السعودية «واس».

وشدد على النهج الثابت للمملكة ومواقفها الراسخة تجاه القضية الفلسطينية، بأنها في مقدمة أولوياتها واهتماماتها، ووقوفها مع الشعب الفلسطيني للوصول إلى حل عادل وشامل وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية 2002.

وذكر أن المجلس استعرض «مستجدات جائحة كورونا، على المستويين المحلي والدولي، ومؤشرات المنحنى الوبائي في المملكة، وإحصاءات الفيروس، وما تم اتخاذه من إجراءات احترازية ووقائية للحفاظ على صحة المواطنين والمقيمين وسلامتهم، وتأكيد أهمية مواصلة الالتزام بها؛ للمحافظة على المكتسبات التي تحققت في التصدي لجائحة كورونا».

وأوضح أن المجلس تطرق إلى ما تشهده المملكة من فرص استثمارية غير مسبوقة في ظل (رؤية 2030)، وإيجاد بيئة استثمارية استثنائية مدعومة بإصلاحات تنظيمية وجاذبة للمستثمرين، وتتميز بالكفاءة العالية وسهولة ممارسة الأعمال في المملكة وجعلها أكثر تنافسية، لتواصل ما حققته من قفزات كبيرة في المؤشرات العالمية ذات الصلة، ولتواكب التسارع المشهود في العديد من القطاعات والأعمال بما فيها الاستثمارات المستدامة.

من ناحية أخرى اجتمع وزير قطري أمس الأربعاء مع القائم بالأعمال في سفارة السعودية الذي وصل إلى العاصمة القطرية الدوحة، بعيد إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، بعد قطيعة استمرت أكثر من 3 أعوام.

وكانت السعودية والإمارات والبحرين ومصر أعلنت في يونيو 2017 قطع العلاقات مع قطر.

وحصلت مصالحة بين الدول الأربع وقطر في قمة لمجلس التعاون الخليجي، في الشهر الماضي بمدينة العلا السعودية، وأعلنت الدول الأربع، رفع القيود.

وقال بيان قطري: «اجتمع وزير الدولة للشؤون الخارجية سلطان بن سعد المريخي، اليوم، مع القائم بالأعمال بسفارة المملكة العربية السعودية الشقيقة لدى الدولة علي سعد علي القحطاني».

وحسب البيان فإن «الاجتماع استعرض علاقات التعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين، بالإضافة إلى المواضيع ذات الاهتمام المشترك».

العاهل الأردني يبحث مع المستشارة الألمانية العلاقات الثنائية

العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في لقاء سابق

عمان – «وكالات» : بحث العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، الثلاثاء، علاقات الصداقة بين البلدين، وسبل تعزيز الشراكة الاستراتيجية في مختلف المجالات.

وتم التأكيد، خلال اتصال عبر تقنية الاتصال المرئي، على مواصلة التنسيق والتشاور بين البلدين حيال مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، بحسب ما أوردت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية «بترا».

وعبر العاهل الأردني، خلال الاتصال عن تقديره للدعم الذي تقدمه ألمانيا إلى الأردن والمنطقة، ولدورها في دعم الأمن الغذائي، لافتاً إلى أهمية توحيد الجهود بهذا الخصوص.

وتناول الاتصال إلى الجهود التي يبذلها الأردن في مواجهة جائحة كورونا وخطته لتوزيع اللقاح خاصة شمول اللاجئين فيها، حيث تلقى أول لاجئ في العالم اللقاح ضد الفيروس في المملكة.

كما تطرق الاتصال إلى التطورات على الساحتين الإقليمية والدولية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

التحالف العربي يدمر طائرتين حوثيتين دون طيار

عدن – «وكالات» : قال المتحدث الرسمي باسم قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن، العميد الركن تركي المالكي، إن قوات التحالف المشتركة تمكنت مساء أمس الأربعاء من اعتراض وتدمير طائرتين دون طيار مفخختين أطلقتهما المليشيا الحوثية الإرهابية بطريقة ممنهجة ومتعمدة لاستهداف الأهداف المدنية والمدنيين في المنطقة الجنوبية.

السودان يفكر في اللجوء إلى مجلس الأمن والفصل السابع لوقف سد النهضة الإثيوبي

سد الروصيرص السوداني

الخرطوم – «وكالات» : بدأ السودان استعداده لأسوأ سيناريو مع سد النهضة الإثيوبي، خاصة بعد تأكيد مسؤولين إثيوبيين عزمهم الملء الثاني لسد النهضة، دون الاتفاق مع السودان ومصر، واعتبرت الخرطوم أن الخطوة تشكل خطراً على سد الروصيورص السوداني، و20 مليون مواطن على ضفاف النيل.

ونقلت صحيفة «الرؤية» الإماراتية أمس الأربعاء، عن رئيس الجهاز الفني بوزارة الري السودانية المهندس مصطفى حسن، أن «الحكومة السودانية رافضة تماماً لملء السد بشكل أحادي، واشترط السودان توقيع اتفاق قانوني ملزم لإثيوبيا».

وأضاف حسن «إقدام إثيوبيا على الملء الثاني للسد بصورة أحادية في يوليو المقبل، سيؤثر بشكل مباشر على سد الروصيرص، وعلى كل الحياة على النيل الأزرق خلف سد الروصيرص، بما في ذلك التوليد المائي من خزان الروصيرص، وسد مروي، ومحطات مياه الشرب على النيل الأزرق والنيل الرئيسي، حتى مدينة عطبرة، إضافة إلى التأثير السلبي على مشاريع الري على النيل الأزرق، والنيل الرئيسي، وفوق كل ذلك تهديد حياة وسلامة نحو نصف سكان السودان على ضفاف النيل الأزرق».

ومن جهته أشار المسؤول عن الإعلام بوزارة الري أسامة أبو شنب إلى أن «السد الإثيوبي يهدد حياة 20 مليون سوداني، على ضفاف النيل، ويهدد المنشآت على النيل الرئيسي حتى عطبرة».

وحسب الخبير في المياه أحمد المفتي لا توجد وساطات، أقوى من وساطة أمريكا والبنك الدولي، ولكن إثيوبيا رفضت المسودة التي اقترحاها، ولذلك فإن البديل الوحيد، هو إيقاف المفاوضات، والانسحاب من إعلان المبادئ لسنة 2015، ما يجعل كل أعمال سد النهضة، حتى الآن «غير شرعية»، ورفع الأمر لمجلس الأمن بموجب الفصل السابع.

وأضاف المفتي للصحيفة «لا توجد تداعيات سلبية من الانسحاب من إعلان المبادئ، لأنه بسبب انتهاك إثيوبيا أولاً، خاصة الملء الأول بإرادتها المنفردة، ورفض إجراء الدراسات التي حددها الإعلان، وتكملة أمان السد الذي حدده المبدأ رقم 8 من الإعلان».

وأشار المفتي إلى أن «مشاركة السودان في إدارة السد، يمكن أن تكون حلاً إذا توفرت عدة أمور، أولها إصدار قرارات آلية الإدارة المشتركة، بإجماع ممثلي الدول الثلاث، وأن يكون اتفاق الإدارة المشتركة، بصياغة محكمة جداً، ويصدر بقرار من مجلس الأمن، بموجب الفصل السابع، مع ضامنين دوليين، وإجراءات رادعة جداً عند إخلال إثيوبيا بالاتفاق، تشمل تجميد تشغيل السد من قبل مجلس الأمن».

بغداد: لا مكان لـ «داعش» في العراق

بغداد – «وكالات» : قال المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء تحسين الخفاجي، أمس الأربعاء، إن العمليات العسكرية التي تنفذها القوات العراقية بمختلف تشكيلاتها تعكس رسالة واضحة، أنه لامكان آمن لعناصر تنظيم داعش في العراق.

وقال الخفاجي، في تصريحات لوكالة الأنباء الألمانية، إن قوات عراقية في قيادة عمليات بغداد والأنبار وسامراء نفذت اليوم عملية أمنية مشتركة في مناطق متفرقة في غربي بغداد والأنبار وسامراء لمطاردة عناصر تنظيم داعش، أسفرت في ساعاتها الأولى عن اعتقال عدد من عناصر داعش وتأمين طريق استراتيجي يربط مدينة سامراء بالفلوجة.

وأضاف «تكرار العمليات العسكرية والأمنية التي تنفذها القوات بجميع صنوفها في مناطق متفرقة من البلاد تأتي وفق خطط عسكرية، لملاحقة فلول التنظيم في أي مكان من العراق وأنه لامكان آمن لداعش في أي بقعة من أرض العراق».

وتابع «العملية التي انطلقت اليوم متواصلة وحققت أهدافها لملاحقة فلول التنظيم ودك أوكارهم».

من جهة أخرى أعلنت خلية الإعلام الأمني في العراق، أمس الأربعاء، انطلاق عملية أمنية واسعة في غرب بغداد وجزيرة الكرمة وشرق بحيرة الثرثار.

وذكرت الخلية، في بيان نقلته وكالة الأنباء العراقية، أن قيادة العمليات وبإسناد طيران الجيش والقوة الجوية، شرعت في عملية أمنية مشتركة واسعة في مناطق غرب بغداد وجزيرة الكرمة وشرق بحيرة الثرثار.

وأضافت أن العملية تهدف لتطهير هذه المناطق من عصابات داعش الإرهابية وضبط وإحكام الحدود الفاصلة بينها.

رتل عسكري للجيش العراقي

بيدرسن يدعو مجلس الأمن لتخطي انقساماته بشأن سوريا

«وكالات» : دعا موفد الأمم المتّحدة الخاص إلى سوريا غير بيدرسن، الثلاثاء، أعضاء مجلس الأمن الدولي إلى توحيد الموقف لكسر الجمود المسيطر على الملف السوري، وذلك خلال جلسة أقر فيها بـ«فشل المسار السياسي»، وفق دبلوماسيين.

وعقب جلسة مغلقة عقدها مجلس الأمن عبر تقنية الفيديو قال بيدرسن في تصريح لعدد من الصحافيين إنه «يجب تخطي انقسامات المجتمع الدولي الراهنة».

واعتبر أن هناك «ضرورة لاعتماد دبلوماسية دولية بناءة بشأن سوريا. من دون ذلك، تبقى قليلة احتمالات تحقيق تقدم فعلي على المسار الدستوري».

وعادة ما تكون جلسة مجلس الأمن الشهرية لبحث الملف السوري مفتوحة، لكن بعد فشل اجتماع اللجنة الدستورية الأخير في جنيف في نهاية يناير تقرر جعل جلسة مجلس الأمن مغلقة.

وأقر بيدرسن بأن هذا الاجتماع الذي نظّمه مع ممثلين للنظام والمعارضة والمجتمع المدني في نهاية يناير (كانون الثاني) وهو الخامس للجنة الدستورية، كان «فرصة ضائعة» وشكل «خيبة أمل».

وأوضح أن «البعض اقترح مواصلة العمل بالآلية نفسها، في حين طالب البعض الآخر بتغيير كامل لوتيرة الاجتماعات ولمددها وبوضع جدول زمني».

واعتبر بيدرسن أن هناك «انعداما للثقة ولنية التسوية كما للمساحة السياسية المتاحة للقيام بتسويات»، معرباً عن أمله بزيارة دمشق قريبا والمشاركة في الاجتماع المقبل لمجموعة أستانة المقرر عقده في سوتشي في روسيا.

واللجنة الدستورية مكلفة مراجعة دستور العام 2012 وقد تشكلت في سبتمبر2019 وعقدت أول اجتماعاتها بعد شهر من ذلك في جنيف بحضور 150 شخصاً، وكلفت اللجنة المصغرة بعد ذلك العمل على التفاصيل.

وفي جلسة الثلاثاء أجمعت دول الغرب على التنديد بـ«فشل» المسار السياسي المعتمد لوضع حد للنزاع في سوريا، وفق دبلوماسيين.

وقال أحدهما إن اللجنة الدستورية لم تحقق شيئاً «خلال 18 شهراً»، متّهما النظام السوري بـ«المماطلة» بهدف الوصول إلى المأزق الذي نواجهه اليوم.

وترد مراجعة الدستور ضمن قرار مجلس الأمن الرقم 2254 الذي أقر في ديسمبر2015 وينص كذلك على إجراء انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة.

وتأمل الأمم المتحدة أن تفتح هذه العملية الباب أمام وضع حد للنزاع الذي أسفر عن سقوط أكثر من 380 ألف قتيل منذ العام 2011.